ابل اتاحة الفرصة امام الوزير الجديد ان يطلع عل

صناعة الدواجن وصدود الدولة

صناعة الدواجن قضية بعيدة عن السياسة ، ولا علاقة لها بازمة الحكم .

وهي لا تمت بصلة الى سياسة الدولة الاقتصادية والمالية .

ذلك لانها تتعلق بالقطاع المنتج من اقتصادنا الوطني، في حين ان الدولة ، بحكم تركيبها ، عاجزة عن الاهتمام بغير قطاع الخدمات .

وتاريخ صناعة الدواجن هو تاريخ قطاع حديث نشأ وتطور وازدهر تلقائيا وبسرعة متناهية . وعندما راح يتطلع الى عناية الدولة و « سهرها » بدا يعرف طعم الصدود والتراجع والتقهقر .

فهذه الصناعة تكاد تكون جزيرة عصرية تمد خيوطها العلمية الى ما يشبه بحرا من التخلف يلفها من كل جانب.

تعاونياتها هي دليل الدولة للسياح والخبراء الاجانب على تطور الزراعة وتقدم اساليبها الفنية الحديثة .

صناعة انتصبت بهدوء وقوة لتعيل ٥٠ الف عائلة، ولتثمر فيها من الاموال ما يوازي الاموال المثمرة في المشاريع السياحية ، في حين انها لا تلقى من الاهتمام ما يوازي اهتمام الجهات الرسمية بافشل مهرجان سياحي .

والاهم من ذلك كله ، ان احدا من اهل هذه الصناعة، وجلهم اتى من بلاد الاغتراب كي يشارك في عملية البناء الاقتصادي والانساني في لبنان مستفيدا من خبرته لم يشك ولم يتذمر من اهمال الدولة ، وغيابها ، ولا من اعتبارهم كصناعيين في باب المعاملة الضرائبية .

فالدولة تعامل صاحب المزرعة الصغير ، كما تعامل الشيخ بطرس الخوري مثلا . وتفرض عليه دفع ضريبة الاملاك المبنية ، وضريبة الدخل ، وضريبة الارصفة والمجارير كما يدفعها صاحب اي بناء فخم في شارع الحمراء ، رغم انه لا توجد حتى الطريق الى مزرعته كي تبنى الارصفة على جوانبها او تطمر المجارير في بطنها .

ويتعرض اصحاب مزارع الدواجن هذه السنة الى ازمة خانقة هي ازمة تصريف انتاجهم الذي ينتظر ان يبلغ ٦٥٠ مليون بيضة ، دون ان يسأل احد عن سبب ازمتهم او طرق حلها .

فالبيض مكدس في البرادات بالملايين بانتظار التصدير او الاتلاف ، والاسعار تنخفض يوما بعد يوم ، والسوق اللبنانية عاجزة عن استيعاب اقل من نصف الانتاج حتى ولو نزل سعر البيض الى اقل من سعر التكلفة، والسوق التي كنا نعتمد عليها عادة لتصريف انتاجنا استعاضت بانتاج بلدان اخرى.

قد يكون لذلك مبرر او اخر . ولكن ما ليس من مبرر له هو تقاعس الدولة عن رد الجميل الى اولئك الذين اخذوا دورها دون استئذان لانعاش الريف ورفع مستوى الزراعة والمزارعين.